

رسنابها هوآت :

مادة ١ – تعدل الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ المتقدّم ذكره على الوجه الآتي:

”مع ذلك في أثناء السنتين الأولىين من تاريخ سريان التعريفة الجديدة يرخص لوزير المالية في أن يمنع هرار وزاري اعفاءات مؤقتة من الضريبة المترتبة عنها قبل سواه بوجه عام أو بوجه خاص“.

مادة ٢ – على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر برأي عادين في ١٧ رمضان سنة ١٣٤٩ (٥ فبراير ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

امتعاب صدق امتعاب صدق

وزير الخارجية وزير الحربية والبحرية وزير المالية

عبد الفتاح بيحيى محمد توفيق رفت امتعاب صدق

وزير المواصلات وزير الحفاظة وزير الزراعة

توفيق دوس على ماهر حافظ حسن

وزير الدارف العمومية وزير الأشغال العمومية وزير الأوقاف

مرعي بداحد إبراهيم فهمي كريم عبد الله عيسى

مادة ٢ – على وزير المالية والحربي والبحرية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منها فيما يخصه ما

صدر برأي عادين في ١٧ رمضان سنة ١٣٤٩ (٥ فبراير ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحربية والبحرية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

محمد توفيق رفت امتعاب صدق امتعاب صدق

مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣١

فتح اعتئاد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسنابها هوآت :

مادة ١ – يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ قسم ١٦ معاشات ومكافآت اعتئاد اضافي ندره ١٠٠٠ جنية (عشرة آلاف جنيه) زيادة على الاعتماد المخصص في البند ٩ بتمويل من الخدمة المدنية.

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من الاحتياطي العام.

مادة ٢ – على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ما

صدر برأي عادين في ١٧ رمضان سنة ١٣٤٩ (٥ فبراير ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الملكية رئيس مجلس الوزراء

امتعاب صدق امتعاب صدق

مرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١

تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسنابها هوآت :

مادة ١ – تعدل الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٩ كما يأتي:

”هي أصدر مجلس الوزراء – بنا، على مقترنات وزارة المالية – قراراً بشأن الوظائف الزائنة عن الحاجة في وزارة أو مصلحة ما تنشر الوزارة ذات الشأن، اعلاناً في الجريدة الرسمية بيان عدد الوظائف التي تقرر الاستغناء عنها ودرجاتها“.